Received : 22 / 9 / 2024 Accepted: 11 / 11 / 2024 Published :10 / 7 / 2025

المنظمات الدولية، اهدافها، سياستها وابعادها الاقتصادية

م.م. دلال حسين عبد موسى

dalal.hussein@uomustansiriyah.edu.iq

الجامعة المستنصرية ، كلية التربية ، قسم الجغرافية

الملخص

وتكمن اهمية البحث في مدى اهمية تلك المنظمات وما تصبوا اليه من سياسيات قد رسمت للسيطرة على العالم وبنظرة اقتصادية تهدف الى انهاك الدول اقتصاديا لتخلق فيها تبعية اقتصادية لخدمة اهداف سياسية توسعية ولاسيما ما يعانيه العالم اليوم من انفجار سكاني كبير وما يحتاجه من توفير الغذاء اللازم والتحكم بالأمن الغذائي لأي منطقة جغرافية تتبع تلك المنظمة واعتمد البحث الحالية على عدد من المناهج الجغرافية ومناهج الجغرافية السياسية على وجه الخصوص ومنها المنهج التاريخي الذي يهدف الى تسليط الضوء على تلك المنظمات وتاريخ نشوءها وتطورها وانتشارها في العالم .

ومن نظرة جغرافية سياسية تأتي من اهمية المنطقة لتي يفرضها الموقع الجغرافي لها وما يمنحها من مميزات موضعية وموقعية وما تحمله المنطقة في جعبتها من موارد اقتصادية وموارد طبيعية ومائية وموارد الطاقة الهايدروكاربونية , ومن نظرة جيوبولتيكية فأن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تسعى لفرض سيطرتها وهيمنتها الاقتصادية على المنطقة ولا سيما في مجال الغذاء والطاقة والمياه .

على ضوء ذلك انشئ فريق العمل على الطاقة والبنية التحتية التابع لدول الشرق الاوسط و منظمة التعاون الدولية استجابة لمذكرة صادرة عن المؤتمر الوزاري المنعقد بينهما في 2009 والذي يهتم بالاراء المتعلقة بالسياسات للتشجيع على الاستثمار الخاص في مجال الطاقة المتجددة في بلدان الشرق الاوسط وذلك استنادا إلى اراء القطاع الخاص وخبراته وترمي المنظمة لتوجيه سياساتها الى تشجيع الشركات الاستثمارية وتوجيهها نحو الاستثمار في مجال الطاقة للنفط والغاز الطبيعي في دول منطقة الشرق الاوسط في محاولة منها لفرض السيطرة الاقتصادية على سوق النفط العالمي.

الكلمات المفتاحية : المنظمات , ابعادها السياسية ، والاقتصادية

International organizations, their goals, policies, and economic and political dimensions

Asst. Lect. Dalal hussein Abdel Musa

Al-Mustansiriya University , College of Education, Department of Geography

Abstract

The importance of the research lies in the importance of these organizations and the policies they aspire to in order to control the world, with an economic perspective that aims to economically exhaust countries to create economic dependency in them to serve expansionist political goals, especially what the world is suffering from today in terms of a large population explosion and what it needs to provide the necessary food and control food security for any geographical area that follows that organization. The current study relied on a number of geographical approaches and political geography approaches in particular, including the historical approach that aims to shed light on these organizations and the history of their emergence, development and spread in the world

From a political geography perspective, it comes from the importance of the region imposed by its geographical location and what it gives in terms of local and site advantages and what the region holds in its bag of economic resources, natural and water resources and hydrocarbon energy resources. From a geopolitical perspective, the Organization for Economic Cooperation and Development seeks to

 DOI: https://doi.org/10.47831/mjh.v3i1.899

impose its control and economic hegemony over the region, especially in the field of food, energy and water

In light of this, the Middle East and International Cooperation Organization (MEICO) Energy and Infrastructure Working Group was established in response to a memorandum issued by the Ministerial Conference held between them in 2009, which is concerned with opinions related to policies to encourage private investment in the field of renewable energy in the Middle East countries, based on the opinions and experiences of the private sector. The organization aims to align its policies to encourage investment companies and direct them towards investing in the field of energy for oil and natural gas in the Middle East countries in an attempt to impose economic control over the global oil market

Keywords: organizations, their political and economic dimensions.

المقدمة:

تعد المنظمات والتكتلات والاحلاف السياسية والاقتصادية والعسكرية والمعاهدات الدولية من اهم مظاهر السياسة في العالم بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وما خلفته من دمار, اذ اصبحت اغلب الدول تتقارب سياسيا واقتصاديا وعسكريا ضمن ما يعرف بالمنظمات الدولية والاحلاف العسكرية ومن اهم تلك المنظمات هي منظمة الامم المتحدة (UN) , فضلا عن المنظمات العسكرية والتي يعد حلف شمال الاطلسي (الناتو) من اهمها على الصعيد الدولي والعالمي , فيما ظهرت التكتلات والمنظمات الاقتصادية والتي جمعت اغلب دول العالم تحت ظلها وهيمنتها ومن اهم تلك المنظمات هي البنك الدولي ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية وما لهذه المنظمات من ابعاد اقتصادية وسياسية وما تتبعه من سياسية رُسمت باستراتيجية تخدم القوى العالمية وما تخلفه من اثار سياسية وتدخلات في النظم الاقتصادية لتلك الدول تجعل منها رهينة لسياسيات تلك المنظمة وفق ما يعرف بالتبعية الاقتصادية وما ينشأ عنها من ابعاد تصل الى حد التدخلات السياسية ورسم سياسية تلك الدولة وخريطتها على الساحة السياسية وتمثلت مشكلة البحث في التساؤل عن (ماهية المنظمات الدولية واهدافها وسياستها وابعادها الاقتصادية والسياسية على وجه الخصوص لاسيما وان تلك المنظمات قد غزت العالم باسلوب اقتصادي جعل اغلب الدول تتبعها اقتصاديا مما ينعكس سلبا على قوة الدولة في صناعة قرارها السياسي) تنطلق من فرضية مفادها ان للمنظمات الدولية الاقتصادية منها على وجه الخصوص منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية اثار جغرافية سياسية وابعاد سياسية جيوبولتيكية تنحصر في التحكم بسوق الاقتصادية للبلدان الخاضعة تحت هيمنتها مما تنعكس سلبا على ادارة تلك الدول وخلق تبعية اقتصادية لها ابعاد سياسية وفق جغرافية المنطقة واهميتها السياسية والاستراتيجية وتكمن اهمية البحث في مدى اهمية تلك المنظمات وما تصبوا اليه من سياسيات قد رسمت للسيطرة على العالم وبنظرة اقتصادية تهدف الى انهاك الدول اقتصاديا لتخلق فيها تبعية اقتصادية لخدمة اهداف سياسية توسعية ولاسيما ما يعانيه العالم اليوم من انفجار سكاني كبير وما يحتاجه من توفير الغذاء اللازم والتحكم بالأمن الغذائي لأي منطقة جغرافية تتبع تلك المنظمة واعتمد البحث الحالية على عدد من المناهج الجغرافية ومناهج الجغرافية السياسية على وجه الخصوص ومنها المنهج التاريخي الذي يهدف الى تسليط الضوء على تلك المنظمات وتاريخ نشوءها وتطورها وانتشارها في العالم , فضلا عن استعمال المنهج الوظيفي في الجغرافيا والذي يعمل على اظهار الدور الوظيفي لتلك المنظمات وما ترسمه من سياسية من شأنها اعاد ترسيم الحدود السياسية لخريطة العالم , فضلا عن استعمال منهج تحليل القوة في الجغرافيا السياسية ومنهج الوزن الجيوبولتيكي والاسلوب الكم للتوصل الى ارقام وحقائق عن تلك المنظمات ودورها في خلق امن غذائي في مناطق جغرافية من العالم دون اخرى , فضلا عن الكشف عن الاثار والابعاد السياسية والتي من شأنها خلق تبعية اقتصادية وسياسية في اي منقطة من العالم عن طريق التلاعب بالأمن الغذائي لتلك المنطقة.

1-1- المفاهيم المتعلقة بالبحث.

1-1-1-المنظمات الدولية (التنظيم الدولي).

فرع من فروع القانون الدولي العام، وقد ظهر في صورته الاولى كوسيلة لفض المنازعات الدولية وتسويتها بالوسائل السلمية, فلم تظهر عصبة الامم الا بعد الحرب العالمية الاولى، ولم تنشأ هيئة الامم المتحدة الا بعد الحرب العالمية الثانية, وهناك حقيقة لربما تكون مخفية ولا تظهر الا ابعادها وهي أن التنظيم الدولي لم يظهر الا بناء على دعوة القوى العظمى في العالم أو القوى المنتصرة في الحرب العالمية الاولى والثانية , من هنا يأتي دستور هذا التنظيم استجابة لرغبات هذا القوى ومراعاه مصالحها وخير مثال على ذلك

DOI: https://doi.org/10.47831/mjh.v3i1.899

في ميثاق الامم المتحدة منح الدول الخمس الكبرى العضوية الدائمة في مجلس الامن وحاباها على الدول الاعضاء الاخرى من خلال منحها حق الاعتراض (الفيتو) وهي الولايات المتحدة الامريكية، والصين، وروسيا، بريطانيا، فرنسا, فضلا عن ذلك ظهرت المنظمات الاقليمية والتي تسعى الى تنمية العلاقات الودية بين اعضائها وتسوية منازعاتها بالطرق السلمية وهي تضم عده دول يجمع بينهم عناصر مشتركة، كوحدة اللغة أو الدين أو التاريخ أو القومية أو الجغرافيا مثل جامعة الدول العربية، ومنظمة الوحدة الافريقية، ومنظمة الدول الامريكية . (شكري ، 2002، صفحة 9)

1-1-2- التبعية الاقتصادية.

هي خضوع الدول المتخلفة اقتصاديًا إلى الدول ذات الاقتصاد القوي، واعتمادها بشكل كلي على اقتصاد الدول المتقدمة التي تملك إمكانيات السيطرة، بشكل يتيح لها جني أكبر نفع ممكن من موارد الدولة التابعة دون مراعاة مصلحة اقتصادها، بحيث تصبح علاقات التبعية في النهاية لصالح الاقتصاد المسيطر, وتتخذ التبعية الاقتصادية أشكالًا متعددة، يسهم كل منها في تعميق تبعية الدول اقتصاديًا للخارج، منها التبعية التجارية والغذائية والتبعية المالية, وهناك أسباب تؤدي إلى تبعية الدول النامية إلى الدول المتقدمة صناعيًا، منها انخفاض مستوى المعيشة وارتفاع نسبة البطالة، وعدم الافادة من القدرة الإنتاجية والموارد البشرية لضعف رأس المال، فضلا عن وجود رأسمال الأجنبي والمديونية للخارج، والقروض والهيمنة على الدولة من خلال إنفاقها على التسليح والتدريب العسكري والمعلومات العسكرية. (جيرية ، 2014، صفحة 7)

1-1-3-الجيوسياسية.

مصطلح تقليدي ينطبق في المقام الأول على تأثير الجغرافيا على السياسة، فهو علم دراسة تأثير الأرض برها وبحرها ومرتفعاتها وجوفها وثرواتها وموقعها على السياسة في مقابل مسعى السياسة للافادة من هذه المميزات وفق منظور مستقبلي فضلا عن الجيوبوليتيك فرع الجيو استراتيجيا. ولكنه تطور ليستخدم على مدى القرن الماضي ليشمل دلالات أوسع، وهو يشير تقليديًا إلى الروابط والعلاقات السببية بين السلطة السياسية والحيز الجغرافي، في شروط محددة,وغالبًا ما ينظر على أنه مجموعة من معايير الفكر الاستراتيجي والصفات المحددة على أساس الأهمية النسبية للقوة , ودراسة الجغرافيا السياسية ينطوي على تحليل مع سياسة المكان وأنماط بمقاييس مختلفة بدءً من مستوى الدولة على الصعيد الدولي, وقد صاغه لأول مرة العالم السويدي رودلف كيلين للدلالة على دراسة تأثير الجغرافيا على السياسة. (بلاكويل ، 2016، صفحة 17)

1-1-4-الجيواقتصادية.

الجيواقتصاد مصطلح جديد ظهر سنة 1990 مع تحليلات الاقتصادي الأمريكي Edward LUTTWAK, ويعني ارتكاز النظام العالمي الجديد على السلاح الاقتصادي، عوض السلاح العسكري، كأداة فعالة تستخدمها الدول والشركات الكبرى لفرض قوتها ومكانتها في العالم, وهو علم يهدف إلى تحليل الاستراتيجيات ذات الصبغة الاقتصادية لا سيما التجارية التي تنتهجها الدول في إطار سياساتها الهادفة لحماية اقتصادياتها الوطنية عبر احتكار على التكنولوجيا الدقيقة وعبر التحكم في الأسواق العالمية المتعلقة بالإنتاج و التسويق لمنتوج أو مجموعة من المنتجات الحساسة، التي نجد امتلاكها أو التحكم فيها يمنح ممتلكها سواء كان دول أو مؤسسات وطنية قوة و إشعاعا دوليين و يؤدي إلى تمتين إمكانياتها الاقتصادية و الاجتماعية و من خلال هذا التعريف أصبح الاقتصاد هو العامل المحدد في قوة الدولة ويمكن اعتبار الجيواقتصادية امتداد للجيوسياسة في المستقبل القريب. (Luttwak، 1990، الصفحات 24-17)

1-2- منظمة التعاون الاقتصادي والتنميةOECD (نشأتها, تطورها).

هي منظمة اقتصادية حكومية دولية تهدف إلى التنمية الإقتصادية وإلى إنعاش التبادلات التجارية. تتكون المنظمة من مجموعة من البلدان المتقدمة التي تقبل مبادئ الديمقراطية التمثيلية واقتصاد السوق الحر, تأسّست منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي عام 1961م خلفاً لمنظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي التي تأسست عام 1947م. وتتمثل رسالة المنظمة في "تعزيز السياسات التي تؤدي إلى تحسين الرفاه الاقتصادي والاجتماعي للشعوب في سائر أنحاء العالم". وتعمل المنظمة على مسائل تتعلق بالتغيير الاقتصادي والاجتماعي والبيئي الذي يشمل موضوعات مثل الإصلاح التنظيمي، والتنمية، والتجارة الدولية. وتفتح منظمة التعاون

DOI: https://doi.org/10.47831/mjh.v3i1.899

والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD) باب العضوية الدولية التي تبلغ حالياً 34 دولة من أوروبا، وأمريكا الشمالية والجنوبية. أما الدول الأخرى، لا سيما الاقتصادات الناشئة، فتُعتبر دولاً شريكة للمنظمة وتعد فرنسا المقر الرئيسي للمنظمة. (الاقتصادية، 2013).

1-2-1- اهداف المنظمة.

تمنح المنظمة فرصة تمكن الحكومات من مقارنة التجارب السياسة والبحث عن اجابات للمشاكل المشتركة ،تحديد الممارسات الجيدة وتنسيق السياسات المحلية والدولية, وتشكل المنظمة منتدى للضغط التي يمكن أن تكون حافزا قويا لتحسين السياسات وتنفيذها عن طريق سن قوانين غير الملزمة التي يمكن ان تؤدي أحيانا إلى المعاهدات الملزمة.

ان التبادلات بين الحكومات المشتركة في المنظمة تتم عن طريق تدفق المعلومات والتحليلات التي تقدمها الأمانة العامة في باريس, والامانة جمع البيانات ورصد الاتجاهات والتحليلات والتنبؤات الاقتصادية, كما تبحث في التغيرات الاجتماعية أو التطور في أنماط التجارة والبيئة والزراعة والتكنولوجيا والضرائب والمجالات الأخرى و خلال العقد الماضي، عالجت المنظمة مجموعة من القضايا الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وكذلك ساهمت في تعميق المشاركة مع دوائر الاعمال، ونقابات العمال وغيرهم من ممثلي المجتمع المدني, وعلى سبيل المثال المفاوضات في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في المجال الضريبي والتسعير التحويلي، وقد مهد الطريق للمعاهدات الضريبية الثنائية في جميع أنحاء العالم. (History-OECD، 2019)

1-2-2-الاعضاء المؤسسون.

تم تأسيس المنظمة وفق اتفاقية بين مجموعة من البلدان الاوربية ومنها (النمسا ,بلجيكا, كندا, الدانمارك, فرنسا, ألمانيا, اليونان ,آيسلندا, أيرلندا, إيطاليا, لوكسمبورغ ,هولندا, النرويج, البرتغال, إسبانيا, السويد, سويسرا, تركيا, الولايات المتحدة).

اما الاعضاء الذين التحقوا بالمنظمة فهم (اليابان في عام 1964, فنلندا عام 1969, استراليا عام 1971, نيوزيلاندا عام 1973, المكسيك عام 1994, التشيك عام1995 , كوريا الجنوبية عام 1996, المجر عام 1996, بولندا عام1996, سلوفاكيا عام 2000, فيما تم انضمام كل من استونيا واسرائيل وتشيلي وسلوفينيا في عام 2010) شكلت الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مجتمعة 62.2 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي العالمي (دولار أمريكي$49.6 تريليون). (listofoecdmembercountries)

1-2- الابعاد الجغرافية للمنظمة.

تنتشر منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أنتشارا جغرافيا يشمل اغلب دول العالم ويعود سبب الانتشار بفضل الطابع الاقتصادي الذي تتخذه المنظمة من خلال سيطرتها على سوق التجارة العالمي وسيطرتها على اهم اعمدة التجارة العالمية وهي تجارة النفط والحبوب والاهمية الاقتصادية البالغة لها لذا فأن انتشار المنظمة جغرافيا لا يشمل الدول الكبرى المؤسسة للمنظمة وانما اغلب الدول المنتمية لها كما في الخريطة (1), وقد تأخذ المنظمة سياسية الانتشار المكاني وفقاً للنظرة التوسعية للدول التي انشأتها عن طريق سيطرة المنظمة على طريق التجارة العالمي ونقصد به سيطرتها على سلع التجارة الرئيسة في العالم ومالها من ابعاد جغرافية ومكانية مستقبلية وفق خطط واستراتيجيات رسمت بدقة لتغيير معالم الخريطة السياسية في المستقبل , فهي تتحكم بالغذاء ومصادر الطاقة التي تعد اليوم من اهم محاور الصراع العالمي بين القوى الاستراتيجية. (الضريبي، 2014)

DOI: https://doi.org/10.47831/mjh.v3i1.899

خريطة(1) الدول الاعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

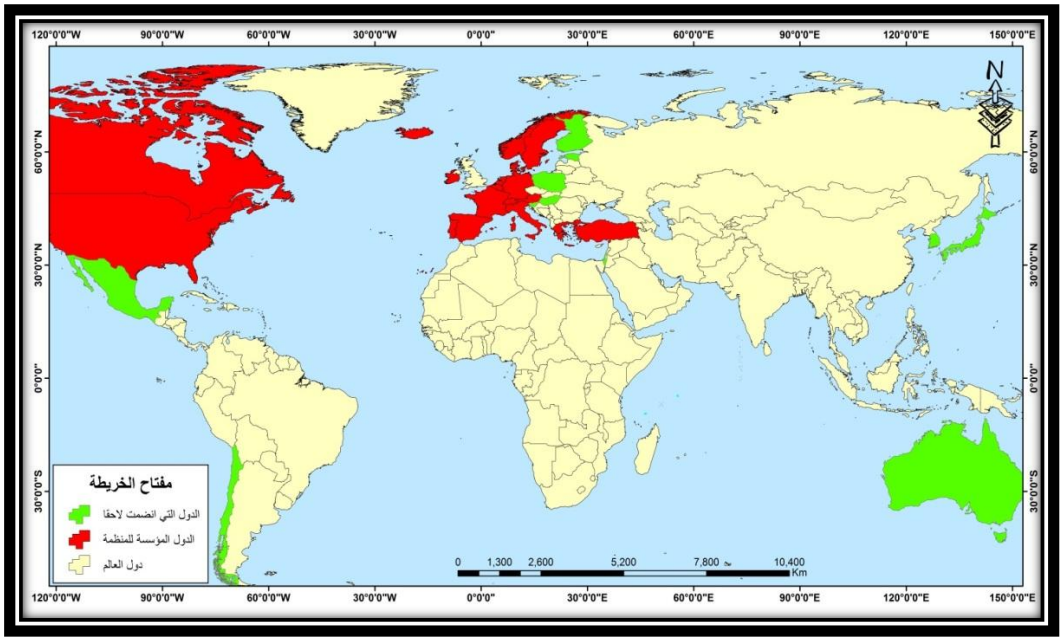

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وبرنامج (Arcmap10.3)

2- المتغيرات الجيواقتصادية والجيوسياسية للمنظمة نحو العالم.

تتبع المنظمة اساليب اقتصادية وسياسية من شأنها التأثير على الاقتصاد العالمي عن طريق خلق الازمات الاقتصادية في مناطق دون اخرى ولا سيما في المناطق التي تشهد صراعا سياسيا وعالميا مما يعني بأن المنظمات الاقتصادية اليوم تتبع طريقة رسم خريطة الازمات الاقتصادية العالمية وفق رؤيا سياسية ومصالح الدول المؤسسة لها وبأبعاد جغرافية سياسية ومكانية (موقعية وموضعية) عن طريق خلق فرص استثمارية في مناطق ذات اقتصاديات هشة وضعيفة وبأتباع اساليب لتنمية تلك الاقتصاد ضمن رؤية استغلالية وتغلغل في اقتصاديات تلك الدول من شأنها مستقبلا التأثير في رسم سياساتها وعلى صناعة القرار فيها لذلك فأن من هذه التدخلات من نظرة الجغرافية السياسية هي اضعاف لقوة الدولة وهيبتها ولا سيما بأن قوة الدولة تمكن في قدرتها على صناعة القرار كما قال (جونز) بأن القوة عي المساهمة في صناعة القرار ونقصد به القرارات السياسية التي تؤثر في تغيير ملامح الخريطة السياسية في منطقة الشرق الاوسط خصوصها والعالم عموماً. (فلنت، 2002)

يمثل الجيواقتصاد محورا رئيسا من محاور التنمية ولاسيما في المناطق الحاوية على موارد طبيعية وبكميات تتيح من فرص استثمارها وفق خطط مستقبلية تمكن المنظمة من رسم سياسة تدخل في شؤون المنطقة , وفرصة لتنشيط صناعات ثقيلة واستراتيجية لا سيما صناع البتروكيمياوت على مستوى الشرق الاوسط ودول مجلس التعاون الخليجي وما تشهده اليوم من قفزة كبيرة على المستوى الاقتصادي واستقطاب الاستثمار الاجنبي لدولها مما يخلق فرصا متفاوتة من حيث الاهمية للشركات متعددة الجنسيات والمنظمات ذات الطابع الاقتصادي في تطبيق سياساتها الاقتصادية على المنطقة وبسط نفوذها الاقتصادي وفق رؤية الجغرافية السياسية (رياض، 2012)

2-1- السياسات الاقتصادية للمنظمة في منطقة الشرق الاوسط.

تتمتع منطقة الشرق الاوسط بموقع جغرافي مهم ومتميز يقدم مزايا مهمة من الجانب الاستراتيجي والسوقي مما يعطي وزنا سياسيا للمنطقة بوصفها منطقة وسطى تتوسط العالم القديم والحديث وهي منطقة حيوية من العالم نظرا لما تتمتع به من وفرة الموارد الطبيعية والهايدروكاربونية مما يعطيها وزنا اقتصاديا يضاهي الوزن السياسي لها اذ تمر اغلب طرق التجارة العالمية من هذه المنطقة وان ما يقارب ال10% من التجارة البحرية العالمية تمر من قناة السويس وحدها ناهيك عن الطرق البرية والجوية التي تتوسط العالم. (حسين، 2016)

DOI: https://doi.org/10.47831/mjh.v3i1.899

إن برنامج منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا يعتبر شراكة استراتيجية بين دول الشرق الاوسط وبين الدول الاعضاء في المنظمة لتبادل المعرفة والخبرات المتعلقة بسياسات المنطقة وجغرافيتها , بهدف تطوير اقتصاديات تلك الدول والقيام بتنمية شاملة لاقتصادياتها ورفع المستوى المعيشي لافرادها وتدعم هذه السياسات الاصلاحات التي تهدف الى تشجيع الاستثمارات الاجنبية في المنطقة وزيادة فرص الاستثمار للقطاع الخاص والشركات متعددة الجنسيات ,بصفتها قوى دافعة للنمو الشامل وزيادة فرص العمل , اذ تتناول هذه السياسات التي اطلقت عام 2005 وبناءا على طلب حكومات اغلب دول المنطقة متمثلة بالعراق ومصر ودول مجلس التعاون الخليجي ولبنان وليبيا وتونس التحديات الاقليمية والدولية التي تواجهها عن طريق الحوارات المبتكرة والتي يطلق عليها بسياسة التعلم من الاقران وبناء القدرات وقد تتطور تلك الحوارات لتصبح مبادرة ديناميكية يشمل تركيزها على الحقائق والمتغيرات الجغرافية السياسية التي تضرب منطقة الشرق الاوسط وما يحصل لها من تغيير استراتيجيات اقتصادية ودعم للشركات الاجنبية لتصبح مستقبلا هي المتحكم باقتصاديات تلك الدول وفرض سياساتها الخاصة مما يصبح عاملا من عوامل ضعف الدولة في السيطرة على اقتصادياتها وبالتالي يؤثر سلبا في صناعة قرارها السياسي لان العامل الاقتصادي هو الدعامة الاساسية لقوة الدولة السياسية والعسكرية من منظور الجغرافية السياسية. (ايكات، 2013)

أبرزت التغيرات الاقتصادية والسياسية الاخيرة التي شهدتها دول منطقة الشرق الاوسط ضرورة تبني منهج اقتصادي شامل يدعم سياسات تلك الدول في الاقليمية والعالمية ومواجهة التحديات واشكاليات الواقع الاقتصادي وما تتعرض له المنطقة من سياسات دول عظمى تحاول فرض هيمنتها على المنطقة باستعمال سياسات اقتصادية وشركات متعددة واستثمارات للتدخل بشؤون دول المنطقة الاقتصادية وكما اسلفنا بأن من يسيطر على منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية هي الدول العظمى وبرؤوس اموال ضخمة تقدر بترليونات الدولارات مما يعني ان هناك فرص لاستثمارات يكون اساسها اقتصادي وهدفها سياسي استعماري من اقامة مصانع وصناعات استراتيجية وتوفر اسواق لتصريف البضائع وطرق نقل تجارية هي الاقدم في العالم ناهيك عن وفرة المواد الخام والمواد الاولية وموارد الطاقة التي اصبحت اليوم هي المحرك الرئيس لعجلة الاقتصاد , فضلا عن دخولها كمواد اولية في اغلب الصناعات الاستراتيجية كصناعات تكرير البترول وصناعات البتروكيمياويات.

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومشروع حوكمة الشركات.

يقصد بحوكمة الشركات هي القوانين والمعايير التي تحدد العلاقة بين إدارة الشركة من ناحية وحملة الأسهم وأصحاب المصالح أو الأطراف المرتبطة بالشركة (حملة السندات، العمال، الموردين، الدائنين، المستهلكين) من ناحية أخرى، وتشمل حوكمة الشركات العلاقات بين المصالح المختلفة والأهداف وإدارة الشركة, ويقصد بها ايضا 'السياسات الداخلية التي تشمل النظام والعمليات والأشخاص، والتي تخدم احتياجات المساهمين وأصحاب المصلحة الآخرين، من خلال توجيه ومراقبة أنشطة إدارة الأعمال الجيدة مع، الموضوعية والمساءلة والنزاهة, فالإدارة السليمة للشركات تعتمد على التزام السوق الخارجية والتشريعات، بالإضافة إلى ثقافة صحية تشمل ضمانات للسياسات والعمليات. (اركوت، حوكمةالشركات في المملكة المتحدة ، 2005)

تهدف المبادئ مساعدة حكومات الدول الاعضاء وحكومات الدول غير الاعضاء في غمار جهودها لتقييم وتحسين الأطر القانونية والمؤسسية، والتنظيمية لموضوع حوكمة الشركات في تلك الدول فضلا عن توفير الخطوط الارشادية والمقترحات لأسواق الأوراق المالية، والمستثمرين، والشركات، وغيرها من الأطراف التي تلعب دوراً في عملية وضع أساليب سليمة لحوكمة الشركات وتركز المبادئ على الشركات التي يتم تداول أسهمها في البورصات ويسود منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية جنبا إلى جنب مع الحكومات العضو فيها، ادراك متزايد للارتباط بين السياسات الاقتصادية على المستوى الكلى وبين السياسات الهيكلية, فأحد العناصر الأساسية في مجال تحسين الكفاءة الاقتصادية هو أسلوب حوكمة الشركات، والذي يتضمن مجموعة من العلاقات بين الإدارة التنفيذية للشركة، ومجلس إدارتها، والمساهمين فيها، وغيرهم من الأطراف المعنية , كذلك، تؤخذ في الحسبان بعض القضايا التي تتصل بعمليات صنع القرار في الشركات، ومن بينها القضايا البيئية والاخلاقية، وإن كانت تلك القضايا تعالج بشكل أكثر وضوحاً من خلال عدد من الأدوات الأخرى التي تستخدمها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية من بينها الخطوط الارشادية للشركات متعددة الجنسيات، بالاضافة إلى الأدوات التي تطبقها منظمات عالمية أخرى (ختاوي ، 2010)

DOI: https://doi.org/10.47831/mjh.v3i1.899

روتعد درجة التزام الشركات بتطبيق مبادئ الأساليب السليمة لحوكمة الشركات داخلها بمثابة عامل متزايد الأهمية بالنسبة لقرارات الاستثمار. ومن الجوانب ذات الصلة الخاصة بذلك تبرز العلاقة بين جوانب أساليب حوكمة الشركات وبين الطبيعة العالمية المتزايدة لعملية الاستثمار فالمتدفقات العالمية للاستثمار تمكن الشركات من الحصول على تمويل من جانب عدد أكبر من المستثمرين, وإذا ما كان للدول أن تجنى المنافع الكاملة من أسواق رأس المال العالمية، وايضاً إذا ما كان لها أن تجتذب رأس المال طويل الأجل فإن ترتيبات أساليب حوكمة الشركات ينبغي أن تتسم بالمصداقية، وأن يسهل فهمها عبر الحدود بين الدول.

2-2- الابعاد الجيوسياسية للمنظمة.

تتخذ المنظمات الاقتصادية ولاسيما منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ابعاد سياسية وجيوسياسية وفق الخريطة السياسية للعالم والاهمية النسبية الموقعية والموضعية للدول فعند توضيحنا لاهتمام المنظمة بشكل كبير بدول منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا يأتي من نظر سياسية وجيوسياسية مهمة نظرا لموقع ومكانة تلك المنطقة جغرافيا وسياسية واقتصاديا وعسكريا على مستوى العالم ووقوعها في منطقة قلب العالم القديم والحديث وسيطرتها واشرافها على طرق التجارة العالمية وفرض نفوذها على اهم المضايق الاستراتيجية في العالم ومنها جبل طارق وباب المندب ومضيق هرمز وقناة السويس , فضلا عن امتلاك هذه المنطقة لمناخات متنوعة ومتباينة ما يعني وفرة المحاصيل الزراعية ولا سيما محاصيل الحبوب والذرة بأنواعها فضلان عن امتلاكها لموارد مائية وفيرة خصوصا المياه العذبة وانواع من الترب الخصبة الصالحة لزراعة مختلف انواع المحاصيل العالمية وبأجود الانواع فضلا عن توفر موارد الطاقة الهايدروكاربونية ومقومات الصناعة بشكل كبير جدا من توفر المواد الخام والمواد الاولية وحتى الطرق التجارية والاسواق المستهلكة مما يعني قوة اقتصادية كبيرة ومتكاملة ضمن منطقة استراتيجية وحيوية من العالم لذلك اصبحت هذه المنظمات تتحرك ضمن نطاق ورؤيا استراتيجية وجيوسياسية لحيلولة دون تطور وتفاقم هذه القوة الاقتصادية لذا نجدها تدفع بأستثمارتها لعمق اقتصاديات تلك الدول التي تعد بمثابة فجوات اقتصادية يسهل اختراقها بنظرة جيوسياسية لتحقيق ابعاد جيواقتصادية في هذا الحيز الجغرافي او الاقليم المتكامل الخصائص فضلا عن امتلاكه من الموارد ما يجعله قوة اقتصادية رغم الامكانيات الزراعية والثروات الحيوانية وموارد الطاقة ناهيك عن الاستهلاك الكبير للسلع, ولا سيما ان التغييرات الرئيسية في الطلب على المواد الاستهلاكية الرئيسة هي في البلدان النامية، حيث أن تواصل النمو السكاني رغم تباطئه، وارتفاع دخل الفرد والتمدن كلها عوامل تزيد الطلب على الغذاء فارتفاع الدخل يؤدي إلى تنويع المستهلكين لوجباتهم الغذائية عن طريق زيادة استهلاكهم للبروتين الحيواني نسبة إلى النشويات ولهذا السبب، من المتوقع أن تكون أسعار اللحوم ومنتجات الألبان مرتفعة بالنسبة لأسعار المحاصيل في حين من بين المحاصيل سترتفع أسعار الحبوب الخشنة والبذور الزيتية المستخدمة للعلف بالنسبة لأسعار المواد الغذائية وتقابل هذه الاتجاهات الهيكلية في بعض الحالات عوامل محددة، مثل الطلب الراكد على الإيثانول المستخرج من الذرة. (الدولية، 2012)

2-3- العلاقات الدولية لاعضاء المنظمة اتجاه الشرق الاوسط.

إن منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية من خلال المبادرة المشتركة بينها وبين بلدان الشرق الأوسط وبرنامج (سيغما) الذي يعنى بتحسين المؤسسات العمومية و هياكل الإقتصاد ، و مؤخرا عن طريق إتفاقية (دوفيل) لمجموعة الثمانية، ما فتئت تدعم بلدان المنطقة في جهودها الرامية إلى تعزيز مؤسسات القطاع العام وتحقيق النمو المستديم الذي يقوده القطاع الخاص, نحن نساعد على تدعيم قدرة شركائنا من هذه البلدان في تعزيز الاستثمارات الأجنبية والمحلية عبر تعزيز إطاراتها و خلق فرص متساوية من اجل ترسيخ أسس تضمن إدارة مسؤولة متجاوبة و شاملة و يمكن لبلدان المنطقة أن تدعم سيادة القانون وأن تعيد بناء ثقة المواطنين في الحكومة عن طريق مكافحة الفساد ومساعدة الشركاء من الدول التي يتم التعاون معها في مجال تعزيز قدرتهم على تعبئة الموارد المحلية عن طريق إتباع سياسة أكثر فعالية وإدارة ضريبية أكثر كفاءة، من خلال الانضمام إلى المنتدى العالمي المعني بالشفافية وتبادل المعلومات للأغراض الضريبية والاتفاقية المتعددة الأطراف المتعلقة بتقديم المساعدة الإدارية المتبادلة في المسائل الضريبية .(globalrelations)

تم الإعلان عن شراكة دوفيل في ظل الرئاسة الفرنسية لمجموعة الثمانية سنة 2011 ، وهي شراكة تدعم عملية الإنتقال في بلدان الشرق ألاوسط وتضم هذه الشراكة بلدان مجموعة الثمان البلدان العربية التي تمر بمرحلة انتقالية (تونس، ومصر، والاردن، والمغرب

DOI: https://doi.org/10.47831/mjh.v3i1.899

وليبيا واليمن، العراق) والبلدان الشريكة (الكويت، قطر، المملكة العربية السعودية، وتركيا، والإمارات العربية المتحدة) فضلا عن المؤسسات المالية الدولية ومنظمات دولية اخرى. وتعمل هذه الشراكة من خلال تمويل عملية الإنتقال في منطقة الشرق الاوسط وشمال إفريقيا على تعزيز الاستقرار الاقتصادي، وخلق مواطن الشغل، و دعم الشفافية والمساءلة والحوكمة الجيدة للشركات، فضلا عن التبادل والاستثمار في البلدان العربية في طور الإنتقال , وقامت المنظمة بناء على خبرتها الفنية وبالاستناد إلى شبكات المبادرة المشتركة بين بلدان الشرق الاوسط والمنظمة بتنظيم حوار بشأن السياسات التي يجب انتهاجها , فضلا عن انتهاج برنامج (سيغما) اذ تمثل سيغما مبادرة مشتركة بين الاتحاد الاوربي منظمة التعاون و التنمية الإقتصادية لتوفر المساعدة للبلدان من اجل تعزيز انظمة حكمها العامة وقدرات إداراتها العمومية, و تعمل سيغما حاليا مع (الجزائر، الاردن، ولبنان، والمغرب وتونس ومصر) كجزء من السياسة الاوربية تجاه هذه الدول وتسعى لتحقيق عدة امور هي:

أ- إدارة الخدمات العمومية، والإطار القضائي و الإداري.

ب- المالية العامة ومراجعة الحسابات والاسواق العامة.

ت- إعداد و تنسيق السياسات العامة.

ث- إستراتيجية الحكومة العامة وعملية الإصلاح بشأن الحكومات في المنطقة. (والتنمية، التقرير المشترك لمدى فعالية التنمية في الشرق الاوسط وشمال افريقيا، 2013)

ومن نظرة جغرافية سياسية نجد ان المنظمة في ظاهرها تسعى الى تنمية اقتصاديات دول منطقة الشرق الاوسط بشكل خاص وتدعيم هذه الاقتصاديات بخبرات اوربية , اما في باطنها في تتبع فكر جيوبولتيكي يعمل على ترسيخ مبادئ التبعية الاقتصادية لدول المنطقة عن طريق هذه الاستثمارات والتدخلات فنجد ان اغلب محاور التنمية التي تتبعها المنظمة تستهدف السياسات الاقتصادية والحكومية في تلك البلدان مما يعني تدخلات اقتصادية تصل حد التدخل السياسي بذريعة الحفاظ على المصالح الاقتصادية لتلك البلدان واستثماراتها في المستقبل القريب, **وتندرج هذه العلاقات ضمن مجموعة من المصالح المشتركة وهي :**

1- **سوق الاموال (البورصة):** لقد ظهر اول مؤشر للبورصة مخصص للتنمية المستديمة في سوق الاوراق المالية بمصر و كان في شكل مؤشر يرتكز على العامل البيئي و الإجتماعي و الحكومي للمؤسسات وفي عام 2012 انخرط كل من المغرب وتونس بالبيان المتعلق بالبورصة الذي تم توقيعه من قبل 41بلدا إلى جانب الاتحاد الاوربي وتخصصت المشاريع فيه لاعوام 2013و2014 على الممارسات المتعلقة بالبورصة و التعاون من اجل التنمية في عدة قطاعات مثل التصرف في الموارد الطبيعية, فضلا عن عملية تمويل مكافحة التغيرات المناخية و كذلك فعالية التعاون من اجل التنمية .)والتنمية ,وضع النمو الاخضر في صميم التنمية ISBN, 2013)

2- **المياه :** شكل عملية إدارة الموارد المحدودة للمياه العذبة وضمان الوصول إلى إمدادات المياه وخدمات الصرف الصحي تحديا كبيرا في جميع انحاء منطقة الشرق الاوسط , وحسب توقعات المنظمة لعام 2050م سوف تشهد منطقة الشرق الاوسط شحة للمياه وسط احتقان سياسي ونزاع حول الموارد المائية التي سوف تؤثر على الجانب الزراعي فيها لاسيما ان المنطقة مستوردة للمنتجات الزراعية وبالتالي فإنها تعتمد على المبادلات التجارية لتغطية احتياجاتها من الحبوب الغذائية وزيت الطهي والسكرة (الدولية، 2012)

تشكل واردات المنطقة من المواد الغذائية ما نسبته خمسين في المائة من استهلاكها. ويعني ارتفاع أسعار المواد الغذائية وتقلب الأسواق الدولية أن الزراعة المحلية قد اكتست أهمية استراتيجية في جميع البلدان المنتجة للأغذية في المنطقة. وتنظر حالياً البلدان غير المنتجة للغذاء، مثل بلدان مجلس التعاون الخليجي، في سبل لتأمين أراضي زراعية في بلدان أخرى بغرض إنتاج جزء من احتياجاتها الغذائية, لذلك من الصعب التقليل من أهمية مشكلة المياه في منطقة الشرق الأوسط مع النزاعات التي تشهدها المنطقة متوقعا انخفاضا بنسبة 21% في الانتاج الزراعي في المنطقة مقارنة بالعام2000م.

3- الطاقة : تضم منطقة الشرق الاوسط تجمعا ألا كبر مصدري النفط والغاز في العالم, ومن هذا المنطلق شهد الدور الذي تلعبه الوكالة الدولية للطاقة (IEA), في المنطقة تطورا سريعا خلال السنوات الاخيرة، لا سيما في سياق الحوار بين المنتج و المستهلك, وقد بدأ هذا الحوار بشكل فعال منذ نحو20 عاماً عبر عقد اجتماعات منتظمة على المستوى الوزاري و على هامش اجتماع الرياض عام2000 تم إدراج هذا الحوار رسميا في إطار المنتدى العالمي للطاقة، وتم تأسيس الامانة العامة للمنتدى العالمي للطاقة بالرياض ويجتمع المنتدى الطاقة الدولي على المستوى الوزاريُ مرة كل عامين وتعقد في الرياض كل عام ندوة ترمي إلى تحليل ومقارنة

DOI: https://doi.org/10.47831/mjh.v3i1.899

التوقعات المرتقبة للطاقة على المدى القصير والمتوسط والطويل وشملت 'توقعات الطاقة في العالم' للوكالة الدولية للطاقة في نسختها لسنة 2012قسما للشرق الاوسط عموما وللعراق خصوصا يغطي كامل قطاع الطاقة في العراق من النفط الخام وصولا إلى الكهرباء (العواد، 2015) .

انشئ فريق العمل على الطاقة والبنية التحتية التابع لدول الشرق الاوسط و منظمة التعاون الدولية استجابة لمذكرة صادرة عن المؤتمر الوزاري المنعقد بينهما في 2009 والذي يهتم بالاراء المتعلقة بالسياسات للتشجيع على الاستثمار الخاص في مجال الطاقة المتجددة في بلدان الشرق الاوسط وذلك استنادا إلى اراء القطاع الخاص وخبراته وترمي المنظمة لتويه سياساتها الى تشجيع الشركات الاستثمارية وتوجيهها نحو الاستثمار في مجال الطاقة للنفط والغاز الطبيعي في دول منطقة الشرق الاوسط في محاولة منها لفرض السيطرة الاقتصادية على سوق النفط العالمي ولاسيما ان اغلب دول المصدرة للنفط هي دول غير تابعة للمنظمة الامر الذي يفسر تحرك المنظمة جيوبولتيكيا لفرض هيمنتها على الطاقة بعد السيطرة المسبقة على العذاء ولا سيما ان المنطقة تتمتع بطاقات موردية ضخمة ومن ضمنها البترول والغاز الطبيعي. (الاوسط، 2016)

جدول(1)

الاحتياطي النفطي لدول منطقة الشرق الاوسط /مليار برميل

الدول الاعضاء	2000	2005	2010	2015	2017
الجزائر	10,5	12	12,2	12,5	12
ايران	120	136	151	157	157
العراق	112	115	143	143	144
الكويت	98	101	101,5	101	101
ليبيا	34	41	47	48,3	49
قطر	18	25	25,3	25	26
السعودية	262	264	264,5	266,5	266
الامارات	97,5	97	97,8	98	98

المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على بيانات المجموعة الاحصائية السنوية المنشورة لمنظمة اوبك للاعوام (2010, 2015, 2017)

من تحليلنا للجدول اعلاه يتضح لنا الاهمية الاقتصادية التي تتمتع بها منطقة الشرق الاوسط وما يحمله من موارد الطاقة الهايدروكاربونية التي تجعل منه قوة اقتصادية ومحط لانظار القوى العالمية التي تعمل اليوم جاهدة على تغيير ملامح الخريطة السياسية العالمية وفق رؤية جيوبولتيكية تخدم مصالحها الاقتصادية وباساليب اتخذت من المنظمات الدولية ادوات لتنفيذ تلك المنقطة وفق جغرافية المنطقة وسياستها الاقتصادية.

3-اشكاليات الواقع واستشراف المستقبل.

3-1-الواقع الحالي.

لا يزال مسار المرحلة الانتقالية لعمليات التنمية والاستثمار يشكل عملية معقدة في عدة بلدان لا سيما أن المناخ الاجتماعي والاقتصادي لازال يطرح تحديات لنجاح تنفيذ هذه الإصلاحات , يمثل مخطط الانتقال الديمقراطي و الاستقرار الاجتماعي في منطقة الشرق الأوسط تحدياً ليس فقط على بلدان هذه المنطقة ولكن أيضاً على العالم ككل, لذلك فإن المجتمع الدولي بحاجة إلى تقديم دعم متواصل وأكثر فعالية من اجل تعزيز نسبة النّمو واستعادة الثقة ومن ثم تمكين المواطنين من بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من الأدوات اللازمة لبناء مستقبل مزدهر وخصوصا في المرحلة التي تلت اعوام 2001 وما شهدته من ثورات ادت الى ظهور متغيرات سياسية من شأنها اعادة ترسيم الخريطة السياسية للمنطقة والعالم. (اسودالاحبابي، 2010)

3-2-الاشكاليات القائمة.

تواجه مجتمعات بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بعضا من أكبر التحديات في تاريخها الحديث, إذ يواجه القادة الجدد في المنطقة خيارات سياسية صعبة ويمكن لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية أن تقدم المساعدة في هذا الاتجاه وسنواصل العمل مع شركائنا في هذه المنطقة بغية إيجاد أُطر وسياسات حكومية تتسم بالانفتاح والشفافية، وتحقيق نمو اقتصادي شامل ومستديم و فرص

DOI: https://doi.org/10.47831/mjh.v3i1.899

شغل أوفر في المنطقة, لاسيما ان المنطقة تشهد ارتفاعا في معدلات البطالة ومار يرافقها من ضعف في الاستثمار واذا ما قمنا بحصر الموارد الطبيعية والبشرية فيها فهي منطقة تتمتع بمقومات الاقتصاد العالمي المنيع ولا سيما ما تحمله في طياتها من موارد الطاقة كالبترول الغاز الطبيعي واشرافها على طرق التجارة العالمية وتنوعها المناخي الي يضمن تنوعا زراعيا وفيرا , لذا فأن المنطقة تعاني في النهاية خللا في انتهاج السياسات فيها وعلى مستوى صناعة القرار وتنفيذه وفق رؤية مستقبلية تخدم اقتصاديات المنطقة دون تدخل القوى العالمية فيها. (والتنمية، الافاق الاقتصادية المرتقبة في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا، 2013)

3-3- الخاتمة.

من أجل تعزيز نسبة النّمو يجب الأخذ بعين الإعتبار القدرة التنافسيّة و جعلها محور الإرتكاز في خطة الإصلاح, لا تزال الحواجز التي تحول دون ازدهار القطاع الخاص الديناميكي موجودة، بما في ذلك العراقيل التي تواجه المنافسة و الدّور الهام الذي يلعبه القطاع العام، و النقص الموجود في المهارات، و محدودية الإستثمار, كما أن توفير فرص العمل يشكل تحدياً هائلاً في ضوء التركيبة السكانية الفتية لمنطقة الشرق الأوسط ، وفي ضوء العدد البالغ 2,8مليون شخص من النساء والرجال الذين ينضمون سنويا إلى سوق العمل. إن استعادة الثقة أمر أساسي لإحراز تقدم في عملية الإصلاح خلال المرحلة الانتقالية, كما أن مكافحة الفساد وتعزيز الحكم الرشيد هي شروط أساسية لتحقيق النمو الاقتصادي. غير أن استعادة الثقة تعني أيضاً التصدي للمستويات المرتفعة من عدم المساواة و مكافحة الفقر الذي يؤثر على حوالي 40في المائة من مجموع سكان المنطقة .

ارتفعت نسبة البطالة منذ 2011في الشرق الوسط، حيث ان النشاط الاقتصادي تعطل بسبب الاضطرابات السياسية والاوضاع المتزعزعة امنيا وسياسيا وما شهدته المنقطة من ثورات الربيع العربي هي من بين الاسباب التي ساهمت في بث الاضطرابات السياسية والتي ادت إلى الإطاحة بالحكومات في كل من تونس ومصر وليبيا وسوريا, لذلك فأن نشاط المنظمة قد ازداد بعد تلك الفترة وخصوصها بعد عام 2012 وما شهدته من استثمارات على مستوى المنطقة عموما ومنطقة الشرق الاوسط والخليج العربي على وجه الخصوص , تقوم منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لتدخل في صلب عمليات المراقبة الإقليمية و الدولية التي تطبقها مما يعني اشرافا مباشرا لنشاطاتها وعلى مختلف المستويات.

ومن نظرة جغرافية سياسية تأتي من اهمية المنطقة لتي يفرضها الموقع الجغرافي لها وما يمنحها من مميزات موضعية وموقعية وما تحمله المنطقة في جعبتها من موارد اقتصادية وموارد طبيعية ومائية وموارد الطاقة الهايدروكاربونية , ومن نظرة جيوبولتيكية فأن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تسعى لفرض سيطرتها وهيمنتها الاقتصادية على المنطقة ولا سيما في مجال الغذاء والطاقة والمياه فهي اليوم من اساس ومقومات نشوء الدول وانهيارها لذا يمكن القول فأن المستقبل القريب سوف يشهد هيمنة يقابلها تبعية اقتصادية من دول المنطقة لتلك المنظمات التي تسعى الى تطبيق سياسات وافكار جوبولتيكية وباساليب اقتصادية بحته.

المراجع

الضريبي ،احمد طاهر. (2014). *دور المنظمات الاقليمية في النزاعات الداخلية,دور مجلس التعاون الخليجي في الازمة البحرينية انموذجا* (المجلد ط1). مركز دراسات الخليج الجزيرة العربية .

(بلا تاريخ). *الافاق المرتقبة في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا .*

التقرير الاحصائي السوي لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لمنطقة الشرق وشمال افريقيا الاوسط. (2016).

بلاكويل، روبرت. (2016). *الجغرافيا الاقتصادية وفن ادارة الدولة .*

اركوت، سردار. (2005). *حوكمةالشركات في المملكة المتحدة .*

العواد عزراء ردام. (2015). *دور النفط في صياغة الاستراتيجية الامريكية حيال منطقة الخليج العربي العراق انموذجا .* (جامعة الشرق الاوسط، المحرر) كلية العلوم السياسية.

شكري، علي. (2002). *المنظمات الدولية والاقليمية والمتخصصة* (المجلد 1). مصر: البتراك للنشر.

جيرية، فرانسو. (2014). *الجيوسياسة الجديدة ، الحرب والسلم في عصرنا* . الرياض .

DOI: https://doi.org/10.47831/mjh.v3i1.899

فلنت، كولن. (2002). *الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر* (المجلد ط1). الكويت: عالم المعرفة للطباعة والنشر.

ختاوي، محمد. (2010). *الشركات النفطية متعددة الجنسيات ودورها في العلاقات الدولية* (المجلد 1). دمشق: مؤسسة رسلان للطباعة والنشر.

رياض، محمد. (2012). الاصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبولتيكا..

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. (2013). *الافاق الاقتصادية المرتقبة في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا*.

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. (2013). *التقرير المشترك لمدى فعالية التنمية في الشرق الاوسط وشمال افريقيا*.

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. (2013). *وضع النمو الاخضر في صميم التنمية ISBN*.

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. (بلا تاريخ). *www.oecd.org| globalerlations*.

منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. (2013). *السياسات الفعالة في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا*.

الاحبابي، نصيف جاسم اسود. (2010). *الوزن الجيوبولتيكي لنفط مجلس التعاون لدول الخليج العربية ومستقبله*. كلية التربية .

حسين، نيفيين. (2016). *المتانة الاقتصادية الخليجية في موجهة الازمات العالمية*. وزارة الاقتصاد.

ايكات، وورتز. (2013). *النفط مقابل الغذاء*. اكسفورد يونيفرستي برس.

References

Al-Ahbabi, N. J. A. (2010). *The geopolitical weight of oil from the Gulf Cooperation Council countries and its future*. College of Education.

Al-Awad, A. R. (2015). *The role of oil in shaping U.S. strategy towards the Arabian Gulf region: Iraq as a model* (Middle East University, Ed.). College of Political Science.

Al-Dhareebi, A. T. (2014). *The role of regional organizations in internal conflicts: The role of the Gulf Cooperation Council in the Bahraini crisis as a model* (Vol. 1). Center for Gulf and Arabian Peninsula Studies.

Arkot, S. (2005). *Corporate governance in the United Kingdom*.

Blackwell, R. (2016). *Economic geography and the art of state management*.

Edward Luttwak .(1990) .*from geopolitics too geoeconmics*.(20 المجلد)

Eikat, W. (2013). *Oil for food*. Oxford University Press.

Flint, C. (2002). *The political geography of our contemporary world* (Vol. 1). Kuwait: Alam Al-Maarifa for Printing and Publishing.

http:\\www.oecd.org\general\ listofoecdmembercountries.(بلا تاريخ) .

Hussein, N. (2016). *The Gulf's economic resilience in facing global crises*. Ministry of Economy.

Jeriah, F. (2014). *The new geopolitics: War and peace in our era*. Riyadh.

Khatawi, M. (2010). *Multinational oil companies and their role in international relations* (Vol. 1). Damascus: Ruslan Publishing.

Organisation for Economic Co-operation and Development. (2013). *Effective policies in the Middle East and North Africa*.

Organisation for Economic Co-operation and Development. (2013). *Putting green growth at the heart of development*.

Organisation for Economic Co-operation and Development. (2013). *The anticipated economic outlook in the Middle East and North Africa*.

Organisation for Economic Co-operation and Development. (2013). *The joint report on development effectiveness in the Middle East and North Africa*.

Organisation for Economic Co-operation and Development. (2016). *The annual statistical report for the Middle East and North Africa region*.

Organisation for Economic Co-operation and Development. (n.d.). www.oecd.org/globalrelations.

(n.d.). *The anticipated prospects in the Middle East and North Africa region*.

Riyad, M. (2012). *General principles in political geography and geopolitics*.

Shukri, A. (2002). *International, regional, and specialized organizations* (Vol. 1). Egypt: Al-Batrak Publishing.

WWW.Oecd.Org History-OECD.(2019) .

www.oecd.org\ globalrelations.(بلا تاريخ) .

DOI: https://doi.org/10.47831/mjh.v3i1.899